

## توصيات المؤتمر السنوي لنقابة المقاولين التقيد بخطة الحكومة لترشيد الإنفاق - توظيف الإنفاق في تحسين الخدمات المقدمة للمقاولين وزير الإسكان: سنقدم الدعم اللازم للنقابة ومصير المخالفين لأسس البناء الفصل من النقابة



يوم السبت ٢٠٢٣/٦/١٧ الساعة العاشرة صباحاً - دمشق - المركز الثقافي في كفر- (( على خطا الأسد - من وحي الأمل - سنيني الوطن ))

أكد وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف أهمية التعاون بين الوزارة ونقابة مقاولي الإنشاءات في معالجة العديد من القضايا التي تواجه المقاولين وتطوير عمل المهنة وتدريب الكوادر العاملة فيها للإرتقاء بهم نحو الأفضل وخاصة بعد حادثة الزلزال المدمر الذي ضرب بعض المحافظات السورية في شباط الفائت وخطة العمل الوطنية لمواجهة تداعياته.

وشدد الوزير في كلمة له خلال المؤتمر السنوي السابع والثلاثين للنقابة، على تقديم الدعم اللازم للنقابة ومتابعة المشكلات والعوائق التي تواجه المقاولين، لافتاً إلى دور المقاولين واللجان المتخصصة بالنقابة في خطة العمل الوطنية للتعاظم مع تداعيات الزلزال، مبيّناً أن مصير المقصرين والمخالفين بالأسس والمعايير الناظمة في مجال البناء الفصل من النقابة.

وفي معرض رده على مداخلات الأعضاء، أشار الوزير عبد اللطيف إلى أهمية البدء بمشروع الأمانة في النقابة لما له من فائدة خلال المرحلة المقبلة، والعمل على معالجة ملف السجل التجاري الخاص باختصاصات النقابة، لافتاً إلى أن الحكومة أعدت النظر

من جانبه، أشار نقيب المقاولين المهندس عبد الرحمن سليمان في كلمته إلى الدعم الحكومي من خلال ما تم تقديمه لدعم مسيرة عمل النقابة ومقاوليها، إضافة إلى القرارات الصائبة التي تؤدي إلى الإنجاز وسرعة التنفيذ والعمل على تقديم الاقتراحات التي تسهم في اتخاذ حلول بديلة وسريعة ولاسيما في ظل هذه الظروف.

وأكدت توصيات المؤتمر ضرورة التقيد بتنفيذ البلاغات والتعاميم الصادرة عن الجهات المعنية، وإعادة دراسة ومعالجة موضوع المشاريع المتعاقدة عليها وتعثر

## دراسات لإحياء نشاط المنشآت الصناعية المتوقفة وزير الصناعة لـ«الوطن»: تحويل مجتمعات المعامل إلى مناطق صناعية كحل للبلاغ ١٠ مدير حسياء الصناعية: ١٠٠٧ منشآت صناعية في المدينة منها ٣٢٥ منشأة منتجة



يهدف تفقد الواقع الصناعي والإطلاع على واقع العمل والإنتاج في المدينة الصناعية بحسبها قام وزير الصناعة عبد القادر جوخدار أمس بزيارة ميدانية إلى مدينة حسياء الصناعية جال خلالها على عدد من المنشآت الصناعية المتعلقة بالصناعات النسيجية والبالاستيكية والغذائية والبقية ومطعة التوليد الكهربائي.

وأكد وزير الصناعة عقب جولته لـ«الوطن»، أن الحكومة لا تدخر جهداً إلا وتسعى من خلاله لتوفير مستلزمات الإنتاج وكل ما يتعلق بدوران عجلة الإنتاج سواء من توفير مواد أولية أو الإنتاج أو توفير حوامل الطاقة من كهرباء أو مشتقات نفطية، مبيّناً أن الحكومة تسعى لتعزيز القطاع الصناعي سواء كان بالقطاع العام أو الخاص.

وأشار الوزير إلى أنه خلال زيارته للعديد من المنشآت الصناعية بمدينة حسياء الصناعية يلاحظ أن هناك منشآت إستراتيجية وحيوية وهذا ما يدعو للتفائل وتعزيز مقولة صنع في سورية، مؤكداً أن

مستقبل سورية يكمن بالعمل والإنتاج كما قال السيد الرئيس «الأمل بالعمل».

وقال جوخدار: عندما يتم الحديث عن القطاع الصناعي فالمقصود دائماً هو القطاعين العام والخاص، وبما يتعلق بالمنشآت التي تعرضت للتدمير أو المتوقفة هناك دراسات موضوعية لإحياء نشاطها الصناعي أو إحداث نشاط صناعي جديد

وبالتالي تطوير هذه المنشآت بما يحاكي التطور الصناعي الحاصل سواء في منطقتنا أو منطقة الشرق الأوسط أو على المستوى العالمي في جميع المجالات سواء

كانت الصناعات الهندسية أم النسيجية أو الغذائية أو الكيماوية وغيرها.

ورداً على سؤال «الوطن» حول مطالبات وشكاوى الصناعيين حول البلاغ رقم ١٠، لفت الوزير إلى أن البلاغ المتعلق بالترخيص ضمن المناطق الصناعية والمدن الصناعية، فإن أي منشأة صناعية ليست مرخصة ضمن هذا البلاغ سيتم منحها فرصة للانتقال إما لمدينة صناعية وإما منطقة صناعية، مشيراً إلى أن الحلول حالياً بتحويل مجموعة من المجتمعات في بعض المناطق إلى كتل صناعية وبالتالي إلى مناطق صناعية.

من جانبه أشار مدير المدينة الصناعية في حسياء محمد عامر الخليل لـ«الوطن» إلى ازدياد عدد المنشآت الصناعية خلال الفترة الأخيرة بمدينة حسياء الصناعية ووصل إجمالي عدد المنشآت فيها إلى نحو ١٠٠٧ منشآت عاملة وغير عاملة منها نحو ٣٢٥ منشأة عاملة ومنتجة حالياً.

ولفت إلى أن عدد المنشآت التي تم الإكتتاب عليها منذ بداية العام حتى تاريخه نحو ٤٠ منشأة، بحيث تشهد الاستثمارات في حسياء الصناعية تنامياً متزايداً.

من جانبه، أشار نقيب المقاولين المهندس عبد الرحمن سليمان في كلمته إلى الدعم الحكومي من خلال ما تم تقديمه لدعم مسيرة عمل النقابة ومقاوليها، إضافة إلى القرارات الصائبة التي تؤدي إلى الإنجاز وسرعة التنفيذ والعمل على تقديم الاقتراحات التي تسهم في اتخاذ حلول بديلة وسريعة ولاسيما في ظل هذه الظروف.

## عن رفع أسعار الفيوول مرتين خلال شهر واحد! كوسا لـ«الوطن»: الرفع التدريجي للأسعار يفاقم الأوضاع ويزيد معدلات التضخم



القرار يأتي في إطار إعادة الحكومة النظر بملف الدعم وأتوقع رفع أسعار الكهرباء قريباً

أصدرت اللجنة الاقتصادية قراراً يقضي بتأييد مقترح وزارة النفط والشؤون المالية برفع أسعار بيع مادة الفيوول للقطاع الخاص لتصبح ٤,٤٣٤,٩٩٢ ليرة للطن الواحد، بعد أن كانت ٣,٣ ملايين ليرة، والشعبية بالسماح بتصدير مادة المعرونة والشعبية، في حين طالبت لجنة المساحيق الغذائية والعصائر بتمديد إعادة القطع لصبح ستة بدلاً من ثلاثة أشهر، وإلغاء التأمين والعمولات البنكية بتعهد القطع، وطالبت وزارة المالية بوضع تعليمات وقرارات جباية عادلة ومنطقية وأمانة بالتنسيق مع باقي الوزارات والجهات المختصة عدم السماح بتداول فرق سعر المنتج غذائي يحتوي على أكسيد التيتانيوم، كل ما سبق أضف إليه أيضاً المطالبة بمناقشة مصير المناطق الصناعية الموجودة في ريف دمشق (عقربا)، هل مازالت تعتبر منطقة صناعية بعد القرار ١٢/١٥ تاريخ ٢٠٢٣/٤/١٩ وهل يحق إنشاء منشآت صناعية جديدة وتوسيع المنشآت القائمة لكون هذه المنطقة مسجلة كمحافظة صناعية رسمية في عقربا؟

للأسعار لا يخفف الآثار على أرض الواقع، وإنما سيؤدي إلى تفاقم الأوضاع، وزيادة معدلات التضخم بشكل متسارع.

وأضاف كوسا: إنه لكون الحكومة تعيد النظر في ملف الدعم وإعادة هيكلة، فهي تقوم بترتيب بعض القضايا المتعلقة بأسعار الطاقة، وخاصة أن أسعار النفط تخضع للجنة المنعقد للحساب وسطي تكلفة الاستيراد التقديرية للمشتقات النفطية، ونتيجة لضرورة تعديل أسعار مبيع الفيوول لتصبح بسعر التكلفة لكل القطعات باستثناء القطاع العام، وبعد لحظ التغيرات الحاصلة على سعر صرف الليرة مقابل الدولار، والتغيرات في السعر العالمي للنفط ومشتقاته.

وقد أثار هذا القرار الكثير من الجدل، وخاصة أنه تم رفع سعر المادة ذاتها خلال الشهر الماضي من ١,٤ مليون ليرة للطن الواحد إلى ٣,٣ ملايين ليرة. وحول ذلك، تساءل الخبير الاقتصادي محمد كوسا خلال تصريح لـ«الوطن» عن سبب عدم القيام بدراسة متكاملة منذ البداية، لرفع السعر مرة واحدة ٧٠ بالمئة، بدلاً من اتخاذ قرارين مترسقة بين التجار أنهم يقومون

برفع الأسعار عندما يعلمون بارتفاع سعر أي مادة أولية، ويعملون على رفع الأسعار مستغلين الفترات التي لا تقوم فيها الحكومة بضبط الأسعار ومحاسبة التجار لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، لافتاً إلى أن هذا القرار يجب أن ترافقه إجراءات احتياطية من الحكومة إذا كان شأنه في القطاعات الإنتاجية المتعلقة بحياة المواطن واحتياجاته اليومية، لذا كان يجب على الحكومة دراسة هذه القطاعات والإطلاع على كل المعطيات على أرض الواقع لمعرفة أكثر الصناعات تأثراً.

ورأى كوسا أن العقيلة الإدارية يجب أن تعمل في قراراتها وفقاً لأولويات، مستنثلاً: «هل كان من الأولوية رفع أسعار الفيوول خلال الفترة الحالية؟ وهل قامت الحكومة بتحديد فترة زمنية لرفع الأسعار لبيعي السعر ثابتاً خلال هذه الفترة أو أن يعاد النظر فيه بالمستقبل في حال اختلفت المعطيات على أن يتم تخفيض السعر في حال تطلب الواقع ذلك؟ لأنه ككافة عامة يوجد هناك ما يسمى القاع الصخري للأسعار أي إن أي سلعة يتم تحديد سعر معين لها لا تخفض في المستقبل عن هذا السعر».

## ماذا يعني تبييض الأموال؟ الحسين لـ«الوطن»: تغيير هوية الأموال التي لها علاقة بعمليات غير مشروعة تتسبب بارتفاع معدلات التضخم ولها تأثير سلبي في النشاط المصرفي

نوار هيفا

يكرر في الجرائم الاقتصادية مصطلح تبييض الأموال أو غسلها، رغم اعتماد البعض تصنيفها ضمن إطار اقتصاد الظل، لما يوفره من فرص عمل لبعض الفئات أو حركة خفية في عجلة الاقتصاد، إضافة لتورط أشخاص معروفين ومصنفين تحت بند رجال الأعمال أو محركي الاقتصاد، دون الإكتران لما قد تحدثه تصرفات تبييض الأموال من أخطار على التنمية الاقتصادية.

الأستاذ المساعد في قسم القانون التجاري - جامعة حلب ووكيل كلية الحقوق للشؤون الإرادية الدكتور عيسى الحسين أوضح أن تبييض أو غسل الأموال هو بحسب تعريف مرسوم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السوري رقم ٣٣ تاريخ ٢٠٠٥/٥/١، «كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال التي لها علاقة بعمليات غير مشروعة، وذلك تمهيناً لتحويل النقود إلى سنوات وأسهم أو شراء السابك الذهبية أو شراء مؤسسات مالية أو المعروض من العملة الوطنية فتتخفى قيمتها. وأضاف في سياق الحديث عن مخاطر تبييض الأموال على التنمية الاقتصادية أنها تتسبب بارتفاع معدلات التضخم نتيجة زيادة المستوى العام للأسعار، إضافة لانخفاض معدلات الادخار والاستثمار، نتيجة قيام غاسلي الأموال بإخراج أموالهم غير المشروعة من الدولة التي جمعت منها إلى دولة أخرى للقيام بغسلها، كما يمكن تحويل النقود إلى سنوات وأسهم أو شراء السابك الذهبية أو شراء مؤسسات مالية أو المعروض من العملة الوطنية فتتخفى قيمتها.

وأضاف بأن لها تأثيراً سلبياً في النشاط المصرفي حيث تؤدي إلى إفساد العديد من المصارف نتيجة عمليات غير المشروعة التي تتم فيها.

أما عقوبة غسل الأموال أو تبييضها فهي بحسب التصنيف تتضمن عقوبة الاعتقال المؤقت من ٣ إلى ٦ سنوات، وغرامة تعادل قيمة الأموال المضبوطة أو غرامة تعادل قيمتها في حال تعذر ضبطها على الاقل من مليون ليرة، أي تمنع من قام أو تدخل أو اشترك بعمليات غسل أموال غير مشروعة ناجمة عن إحدى الجرائم المذكورة في المادة ١/٥ من المرسوم رقم ٣٣ للعام ٢٠٠٥ الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو يعلم أنها ناجمة عن أعمال غير مشروعة ما لم يقع الفعل تحت طائلة عقوبة أشد، وتشدد هذه العقوبة وفقاً لأحكام المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات العام إذا ارتكب الجرم في إطار عصابة إجرامية منظمة.

## «الوطن» تنشر طلبات الصناعيين من الحكومة رفع نسبة ربح الحلويات - تعديل قرار رقم /١٠/ تنفيذ وعد حاكم المركزي - السماح بتصدير المعلبات



إهداء غانم

صعوبات ومعوقات عديدة تواجه قطاع الصناعات الغذائية أحد أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني، باعتباره من الصناعات الأساسية التي تسهم بشكل فاعل في تأمين المواد الغذائية، وتحقق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية.

ولضمان استمرار العملية الإنتاجية للصناعات الغذائية قامت غرفة صناعة دمشق وريفها بأعداد مذكرة تتضمن المقترحات والحلول التي تواجه هذا القطاع ولرفعا إلى اللجنة الاقتصادية وإصدار القرارات الخاصة بها ولاسيما ما يتعلق بتمويل المواد عن طريق المنصة الإلكترونية، والسماح بالإجراءات المتعلقة بتصدير المعلبات، والسماح باستيراد عدد من المواد الأولية الداخلة في الصناعات الغذائية، وتصدير بعض المنتجات التي تصنع محلياً وغيرها.

«الوطن» حصلت على نسخة من مذكرة عمل لجان القطاع الغذائي التي فتدت عمل كل لجنة على حدة، ولها لجنة الحلويات التي طالبت برفع نسبة الربح بعد أن تم تخفيضها إلى ١٥٪، إضافة إلى تثبيت أسعار المواد الأولية في بيان التكلفة على أساس السعر الراشع في الأسواق، وأكدت على توسيع موضوع الفواتير لبعض المواد لعدم إعطاء فواتير نظامية، والمطالبة بضرورة السماح باستيراد الجوز والكاجو، ودراسة تقنية تصدير المواد الأولية المتجهة محلياً وإمكانية السماح بتصديرها بعد تصنيعها ليصبح لها قيمة مضافة.

بالإضافة للتكثيرة والمحفقات والقمم والديون والزيوت والحبوب، فقد طالبت

مهمة زمنية قبل منع أي صنغ من التصدير وذلك بسبب ارتباط المصانع بعقود خارجية منتهية سابقاً، والسماح باستيراد المواد الأولية الداخلة في الصناعات الغذائية للمعامل الغذائية حصراً (الجوز الحمص الحب الفول المصري الملوخية).

كذلك طالبت بالسماح بتصدير المنتجات المصنعة محلياً (معلبات حمص الحب والفول بالخطة ومعلبات حمص بالطحينة عند الإشتراك بالمعارض الخارجية، ومطالبة هيئة تنمية ودعم الإنتاج المحلي والصادرات بتحمل جزء من مصاريف المعارض (الإشتراك بديور).

وطالبت اللجنة وزارة الاقتصاد بإعطاء